

من يدعوا تسليمها اليه وسال سواها منها لها الحاكم المشار
 اليه عن ذلك فصدقته على ذلك كله فغيرها الحاكم المشار
 اليه ان الحضانة له **فحينئذ** يسال المدعي الحكمه حضانه
 ابنته المذكوره المجهول زوجها ودخول الزوج بها صحيحه
 لوطي واسقاط حضانه امها المطلقة المذكوره لها وان ثابت
 فاستخار الله تعالى وحكمه حضانه ابنته المذكوره له **حسين**
 بنه وحجها ودخول الزوج بها صحيحه مطبقه لوطي واسقاط
 حضانه امها لها وان ثابت حكمه حضانه ابنته المذكوره له
 معتقضا له لواقفه ذلك من نفسه مع علمه الكافي ذلك بعد
 اعتبار شرطيه الشرعيه وحمل ذلك على اورد الشرح فيه بتاريخ
باب السولات اسما ثبوت امر بالميت
 واحكم عليهما بوجوب اقرارهما **هـ** قدام الله تعالى
 بعينه الكريمه سيدنا وهولانا الصديق العفيف الله تعالى
 واصل العتصاه ولان الدس حاكم المسلمين

ثبوت بيع السلطان على بيت المال المعروف صناديقه
 مستقره انه ثبتت اسناد مولانا السلطان البايغ المشار اليه باطنه خط الله
 على نفسه الكريمه ودست ملكه وكل سلطنته مجمع ما نسب اليه كتاب
 البايغ المسطر بالخطه على الوجه المشرح فيه واسناد التثمين المطبقه
 عليه بما نسب اليه باطنه على ما شرح باطنه وان البيع المعروف بالخطه ما جاز
 في املاك بيت المال المعروف ولا يرد عليه سوى يدك فانه ان ثبت
 البيع وان التثمين المعين باطنه زانه لم يثبت التثمين وفيه العدل في بيع
 المعين بالخطه يوجب وان يبيع ما عين بالخطه بالتثمين المذكور عينه وافق
 ومعه ظاهره لبيت المال المعروف والبيع بتوثاقها صحيحا شرعا
 بحكم الحاكم العرفي بدستق الجوسه عند سيدنا وهولانا من العتصاه
 لان الدين الشافعي الحاكم بالبلاد الشافعيه بالاولايج الشرعيه اقام الله
 ايمه وذلك محض حزمين متداعيين جازا استماع الرعوى وقبول البيه من
 احد على الاذن بشطاره من علم تلورهم شهادته علامه الودا والقبول
 ادنا باطنه ثم ساله الحكم المدعي الحكم ما ثبت عنده من ذلك والقضايه
 والالزام تقتضاه فاستخار الله تعالى وحكم بما ثبت عنده ذلك حكما